

فرضية العجز التوأم في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة الممتدة بين 2001-2021

Twin – Deficits Hypothesis in Algeria

-an analytical & econometric study during the period 2001-2021

د. سعيد خديجة^{*1}

Saïdi khadidja¹

¹ جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، khadidja.saidi@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام : 2023/11/13 ؛ تاريخ القبول : 2023/12/31 ؛ تاريخ النشر : 2023/12/31

ملخص: تهدف الدراسة إلى البحث في وجود علاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر من عدمه، وتحديد اتجاهها إن وجدت خلال الفترة الممتدة بين 2001-2021، وذلك بإجراء دراسة تحليلية من خلال تجميع بيانات حول المتغيرين وتحليلها، كما تم الاعتماد على المنهج القياسي باستخدام برنامج Eview12 وإجراء مجموعة من الاختبارات المتمثلة في اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية، التكامل المشترك لجوهانسون، السببية لغرانجر، دوال الاستجابة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية موجبة ومتبادلة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في المدى الطويل ولا توجد علاقة سببية بينهما في المدى القصير خلال الفترة المدروسة بين 2001-2021، وهذا ما لا يتوافق سواء مع المقترح الكينيزي ولا مع المقترح الريكاردي في تفسير هذه الظاهرة، وذلك تبعاً للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري.

كلمات مفتاحية: الميزانية العامة، الميزان التجاري، العجز التوأم، النظريات المفسرة، الجزائر.

تصنيفات JEL: B22، E62، C22، F32، H62.

Abstract: The study aims to investigate the existence of a relationship between the general budget deficit and the trade balance deficit in Algeria, through determine its direction, during the period 2001-2021, by conducting an analytical and econometric study of the phenomenon.

The econometric approach used the Eview12 program and do a set of tests represented in testing the stability of time series, Johansen co-integration, Granger causality, and impulse response functions.

The study concluded that there is a positive and reciprocal causal relationship between the general budget deficit and the trade balance deficit in the long run, and there is no causal relationship between them in the short run, during the period studied between 2001-2021. This is not consistent with either the Keynesian proposal or the Ricardian proposal in interpreting This phenomenon is based on the distinctive nature of the Algerian economy, which is a largely rentier economy.

Keywords: The General Budget, The Trade Balance, Twin – Deficits, Explanatory theories, Algeria.

JEL Classification Codes: B22، E62، C22، F32، H62.

^{*}-المؤلف المرسل: سعيد خديجة، البريد الإلكتروني: khadidja.saidi@univ-tlemcen.dz

تمهيد

تعتبر متلازمة العجز التوأم (عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري) من الظواهر الاقتصادية الهامة والمثيرة للجدل، إذ تظهر العلاقة بينهما الأثر المتبادل بين كل من السياسة المالية والسياسة التجارية، هذا ما استوجب من الخبراء دراسة هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها وآثارها على النشاط الاقتصادي ببعديه الداخلي والخارجي.

ويعود ظهور هذا المصطلح إلى فترة الثمانينات عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزا في الميزانية العامة والميزان التجاري، غير أن هذه الظاهرة غير سيئة بمجملها في الاقتصاديات المتقدمة تبعا لديناميكية أنشطتها المالية والاستثمارية والتجارية، غير أن هذا التزامن بين العجزين في الدول النامية يمثل حالة اختلال هيكلية إضافة إلى الاختلالات التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول، فعجز الميزانية العامة فيها ما هو إلا مؤشر على ضخامة النفقات الموجهة للجانب الاستهلاكي يقابله في ذلك عدم قدرة على توليد وتنويع إيراداتها، أما فيما يخص عجز الميزان التجاري فيرجع إلى اعتمادها شبه المطلق على الواردات لتغطية حاجات ومتطلبات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية، في ظل عدم قدرة الميزانية العامة على تجسيد البرامج الاستثمارية الكفيلة برفع كفاءة الإنتاج المحلي وتنويع الاقتصاد وهذا ما سينعكس على ضعف وهشاشة حجم الصادرات.

هذا ما ينطق تماما على الاقتصاد الجزائري فضلا على كونه اقتصادا ريعيا بامتياز، والذي يعاني منذ عقود من عجز في الميزانية العامة والميزان التجاري على حد سواء خاصة في فترات انهيار أسعار النفط، كون أن أغلب إيرادات الميزانية العامة وصادرات الدولة تتركز أساسا على مود النفط.

إشكالية الدراسة: تبعا لما سبق، تبلورت إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل توجد علاقة سببية بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2001-2021 وما هو اتجاهها؟

فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

❖ توجد علاقة سببية موجبة ومتبادلة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2001-2021.

أهداف الدراسة: تفرض طبيعة الموضوع أهميته على عدة مستويات، وعليه تهدف الدراسة إلى التأكد من وجود علاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر من عدمه، وتحديد اتجاهها إن وجدت.

حدود الدراسة:

بالنسبة للجانب النظري من الدراسة لا يوجد حصر دقيق للحدود الزمانية والمكانية، حيث سنتعرض إلى الظاهرة بشكل عام. بالنسبة الجانب التطبيقي سنحصر الدراسة في إطار مكاني هو الجزائر، وإطار زمني يمتد بين 2001-2021، وقد تم اختيار هذه الفترة تحديدا لأنها تتضمن العديد من المقاربات: أهمها برامج الإنعاش الاقتصادي المختلفة التي تبنتها الجزائر، انتكاسة أسعار النفط سنة 2014، جائحة كوفيد 19 وآثارها على السوق العالمية بما فيها السوق النفطي، استراتيجية الحد من الواردات التي اعتمدها الجزائر، إضافة إلى أن هذه الفترة كافية لتكون سلسلة إحصائية دالة ومقبولة.

منهج الدراسة: سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لغايات البحث مستعينين في ذلك بالمراجع والأبحاث السابقة. فيما يتعلق بالجانب التطبيقي سنستعين بالأساليب القياسية الحديثة أين سنستخدم برنامج تحليل السلاسل الزمنية 12 Eviews باستخدام اختبارات الاستقرار، التكامل المشترك، السببية لغرانجر، دوال الاستجابة، وذلك محاولة منا للوصول إلى نتائج واقعية وتحليل منطقي للعلاقات بين المتغيرات المقترحة في الدراسة.

الدراسات السابقة: بما أن التراكمية هي أبرز سمات البحث العلمي، استندنا في دراستنا على العديد من الدراسات السابقة، والتي سنحاول عرض عينة مختارة منها على سبيل المثال لا الحصر ولا يسع الدراسة التطرق إليها جميعا.

(1) رسالة ماجستير في الاقتصاد بعنوان: "العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة 1980-2010" من إعداد محمد سليمان الطراونة، جامعة مؤتة، الأردن، 2012.

تهدف الدراسة إلى التحقق من وجود ظاهرة العجز التوأم بالاقتصاد الأردني خلال الفترة 1980-2010، وتم استخدام منهجية التكامل المشترك، اختبار غرانجر للسببية، تحليل مكونات التباين وكذلك دالة الاستجابة. وتم التوصل إلى وجود ظاهرة العجز التوأم في الاقتصاد الأردني للفترة المدروسة وذلك للخصائص الهيكلية التي يتميز بها والمتمثلة في صغر حجمه وشح الموارد المالية والمادية إضافة إلى محدودية القاعدة الإنتاجية في الأردن.

(2) مقال بعنوان: "اختبار فرضيتي العجز التوأم والتكافؤ الريكاردى: أدلة من ليبيا" من إعداد: سامي عمر ساسي ويوسف يخلف مسعود، مجلة أوراق اقتصادية، جامعة جيجل، العدد 03، ديسمبر 2008.

تهدف الدراسة إلى فحص العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2017. وتم استخدام أسلوب VAR وأسلوب جوهانسون وأسلوب الاستجابة وذلك لتفسير الظاهرة، بناء على ذلك تم التوصل إلى غياب علاقة سببية بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب التجاري وهو ما يحقق فرضية المكافؤ الريكاردى في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة

(3) مقال بعنوان: "قياس وتحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في العراق للفترة 2003-2019"، من إعداد إحسان جبر عاشور، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 13، العدد 2، 2021.

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2019، وتم استخدام المنهج القياسي السببي لغرانجر في تحديد قوة واتجاه العلاقة. بناء على ذلك تم التوصل إلى وجود علاقة سببية موجبة تتجه من عجز الميزان التجاري إلى عجز الميزانية العامة.

(4) مقال بعنوان: «العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1970-2017».

تهدف الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2017، وتم استخدام المنهج القياسي السببي لغرانجر في تحليل العلاقة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين العجزين مما يثبت فرضية العجز التوأم في الاقتصاد الجزائري.

(5) مقال بعنوان: "العلاقة التزامنية للعجز التوأم في الاقتصاد المصري خلال الفترة 2000-2020"، من إعداد أحمد سعيد كرم البكل وإيمان فاروق السيد الحداد، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 36، العدد 04، 2022.

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور العجزين التوأم في الاقتصاد المصري خلال الفترة 2000-2020، وتم استخدام المنهج الاستقرائي والتحليلي من خلال استخدام نموذج قياسي لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة التزامنية بين العجزين في الاقتصاد المصري. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تزامن بين العجزين خلال سنوات الدراسة باستثناء 6 سنوات فقط قابل النمو الموجب لأحد العجزين نمو سالب للعجز الآخر والعكس.

I - الأسس النظرية لظاهرة العجز التوأم

اختلفت وجهات النظر التي حاولت تفسير وجود علاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري، غير أن معظم هذه الدراسات والتحليلات تتفق على أن هناك علاقة سببية بين العجزين، وربما تختلف هذه العلاقة في الأمد بين القصير والطويل. وسيتم فيما يلي توضيح مفهوم العجز التوأم ومختلف النظريات المفسرة له.

I - 1 مفهوم العجز التوأم

متلازمة العجز التوأم (العجز المزدوج) هي مصطلح من الاقتصاد الكلي، وقد استخدم هذا الاصطلاح لوصف حالة التزامن بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1981-1998)، إذ وصل إلى مستويات قياسية، بعبارة أخرى هو عبارة عن العلاقة المباشرة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الميزانية باتجاه الميزان التجاري -أو ما يسمى بتوأمة العجزين-، حيث أن عجز الميزان التجاري متغير داخلي، في حين أن عجز الميزانية العامة متغير خارجي، بحيث تظهر العلاقة بين العجزين الأثر المتبادل ما بين السياسة المالية والسياسة التجارية، فأي تغيير في محصلة إحداهما تؤثر بالآخر وبفس الاتجاه، مما يعني أن أدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة والإنفاق العام) تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والواردات والعكس.¹

I - 2 النظريات المفسرة لظاهرة العجز التوأم

من المعروف أن هناك منهجين في الأدبيات الاقتصادية لتفسير العلاقة بين المتغيرين هما نظرية التكافؤ الريكاردى ونظرية المنهج الكينيدي، إضافة إلى حالة خاصة بالدول النفطية.

❖ نظرية التكافؤ الريكاردى:²

يظهر التكافؤ الريكاردى عدم وجود علاقة بين عجز الميزانية وعجز الميزان التجاري، وتفسير ذلك أن اتساع عجز الميزانية العامة نتيجة لتقلص حجم الضرائب ذو أثر مؤقت لا بد وأن تتلاشى آثاره بعودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية. ويوضح المنهج الريكاردى أن انخفاض الادخار الحكومي سيتوافق مع زيادة مكافئة في الادخار الخاص، ذلك أن الأفراد يتوقعون بصورة رشيدة، أنه مع انخفاض المدخرات الحكومية وعجز الميزانية العامة فإن أعباءهم الضريبية سوف تزداد مستقبلاً، وأن عليهم التحسب من الآن بوضع بعض المدخرات جانباً لمجابهة الزيادة المتوقعة في الضرائب، وبالتالي فإن حجم الادخار المحلي لن يتغير بسبب خفض الضرائب والذي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى عودة الميزانية إلى حالتها الطبيعية (التوازن). وبذلك يتضح أن عجز الميزانية مؤقت لن يكون له تأثير على الميزان التجاري.

❖ المنهج الكينيدي:

يؤكد أنصار هذا المنهج بأن عجز الميزانية العامة يسبب عجز في الميزان التجاري وفقاً لما يسمى بتوامة العجزين. فعجز الميزان التجاري متغير داخلي، في حين أن عجز الميزانية العامة متغير خارجي، وتفسير ذلك أن اتساع عجز الميزانية العامة هو نتيجة لزيادة الإنفاق العام، وارتفاع مستوى الإنفاق العام سينخفض مستوى الادخار الحكومي وترتفع معدلات الفائدة، وارتفاع معدلات الفائدة في نظام معدلات صرف مرنة سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مما سيؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات.

ونتيجة لذلك يتشكل عجز الميزان التجاري، وبما أن الميزان التجاري هو المحدد الرئيسي في تغيرات رصيد الحساب الجاري، فإن عجز الحساب الجاري سوف يرتفع، وبذلك يؤدي عجز الميزانية العامة إلى عجز الحساب الجاري ويتوافق معه، وعليه يتضح أن هناك علاقة مباشرة بين عجز الحساب الجاري والميزانية العامة.³

❖ العجز المزدوج في الدول النفطية:

- العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في الدول النفطية هي من نوع خاص، تجعلها في كثير من الدول لا تنطبق سواء مع الطرح الريكاردى أو الطرح الكينزى، ومن أهم الخصائص التي تتميز بها هذه الدول فيما يتعلق بالعجز المزدوج ما يلي:⁴
- عجز الميزانية العامة في الدول النفطية لا ينتج في الغالب عن تخفيض الضرائب وإنما نتيجة ارتفاع الانفاق الحكومي وعدم قدرة الدولة على تخفيضه، كما أن الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة التي تتحدد بعوامل خارجية؛
 - ارتفاع الإنفاق العام يؤدي بالضرورة إلى عجز الميزانية العامة في ظل استقرار الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل غير النفطي عن طريق آلية المضاعف، وبالتالي ارتفاع قيمة الواردات فيزداد عجز الميزان التجاري (يتوقف نجاح هذه الآلية على قيمة المضاعف ومرونة الجهاز الإنتاجي التي تعتبر ضعيفة جدا في أغلب الدول النفطية)؛
 - لا تعتبر الضرائب من أهم موارد الميزانية العامة في الدول النفطية، وعليه فإن نظرية التكافؤ الريكاردى القائم على تقليص الضرائب لا يجد قبولا في الدول النفطية؛
 - غالبية الدول النفطية اقتصاداتها مغلقة على العالم الخارجي (لا تعتمد على سعر صرف عائم، أسعار الفائدة غير محررة، قيود كثيرة مفروضة على الاستيراد)، وعليه فإن الآلية الكينزية التي تعتمد على تأثير عجز الميزانية العامة على سعر الصرف وبالتالي على الميزان التجاري غير فعالة لأن سعر الصرف يحدد إداريا.

II- تحليل العلاقة بين عجز الميزانية العامة والميزان التجاري في الجزائر

قبل التطرق في دراسة العلاقة بين رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري، لابد من الخوض أولا في تحليل كل واحد منهما على حدة.

II- 1 تحليل طبيعة وأداء الميزانية العامة في الجزائر

إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بامتياز، ومن أهم إيرادات الميزانية العامة في الجزائر وأساسها، إذ تشكل الجباية البترولية نسبة مرتفعة من إيرادات الدولة، وتبعاً لذلك تقوم الحكومة الجزائرية بتحديد الميزانية السنوية على أساس سعر مرجعي للنفط استناداً إلى جملة من المعطيات الاقتصادية، ومن خلال ما يلي سنحاول تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001-2021، ومعرفة الأسباب الرئيسية لحالات العجز.

الجدول رقم 01: تحليل تطور مكونات ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001-

2021

الوحدة (مليار دج)

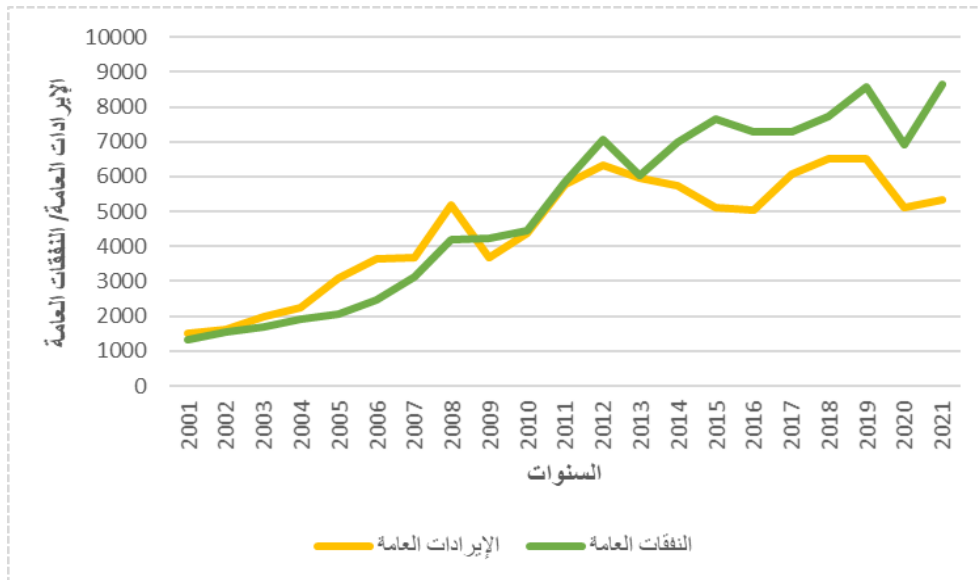
السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة
2001	1505.5	1321	184.5
2002	1603.2	1550.6	52.6
2003	1974.4	1690.2	284.2

337.9	1897.8	2229.7	2004
1030.6	2052	3082.6	2005
1186.8	2453	3639.8	2006
579.2	3108.6	3687.8	2007
999.4	4191.1	5190.5	2008
- 570.3	4246.3	3676	2009
- 74	4466.9	4392.9	2010
- 63.5	5853.6	5790.1	2011
- 718.9	7058.2	6339.3	2012
- 66.6	6024.1	5957.5	2013
- 1257.4	6995.8	5738.4	2014
- 2553.2	7656.3	5103.1	2015
- 2255.3	7297.5	5042.2	2016
- 1202.4	7282.6	6080.2	2017
- 1229.7	7726.3	6496.6	2018
- 2049.3	8557.2	6507.9	2019
- 1788.8	6902.8	5114	2020
- 3314.6	8642.7	5328.1	2021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.⁵

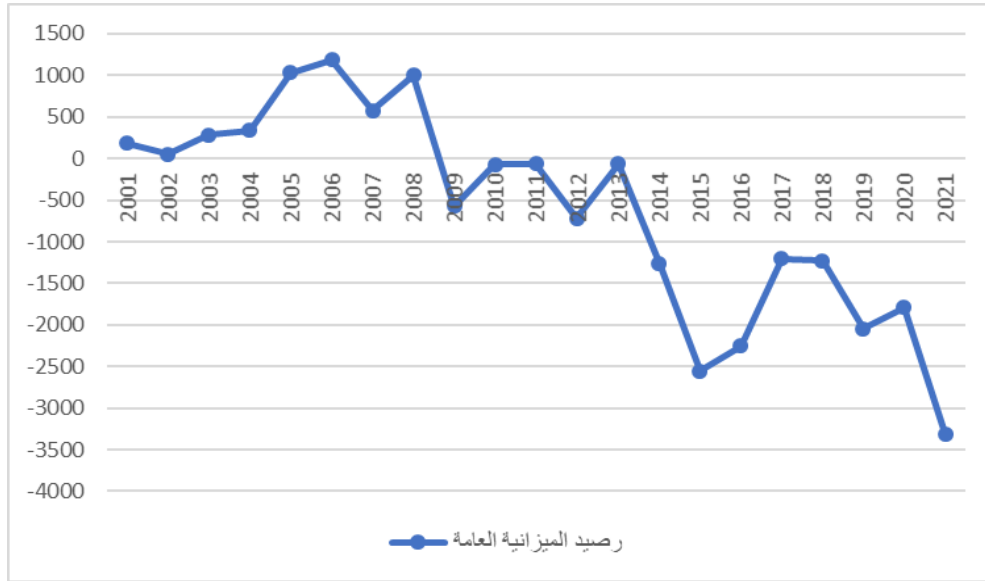
انطلاقاً من معطيات الجدول السابق، يمكننا وضع الأشكال المئوية:

الشكل رقم 01: تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2021



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01

الشكل رقم 02: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2021



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01

من خلال الجدول رقم 01 والشكل رقم 02، نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة بقي موجبا خلال الفترة الممتدة بين 2001-2008، وهذا راجع إلى الانتعاش الذي عرفته الإيرادات العامة - نتيجة الارتفاع في إيرادات الجبائية البترولية - مما انعكس إيجابا على رصيد الميزانية العامة، وصولا إلى أعلى فائض على الإطلاق سنة 2006.

وتعتبر سنة 2009 هي نقطة التحول في رصيد الميزانية العامة الذي سجل لأول مرة حالة عجز بعد سنوات من تحقيق الفائض، وهذا تبعا إلى تداعيات أزمة الرهون العقارية سنة 2008، حيث شهد العالم ركودا اقتصاديا مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، وبالتالي الانخفاض الظرفي الحاد في أسعار النفط، الذي بدوره أثر على الإيرادات العامة بالانخفاض في ظل التزايد المستمر للنفقات العامة. وفي سنة 2010 انخفضت فجوة العجز الموازي نتيجة الانتعاش الطفيف في أسعار النفط وما قبله من ارتفاع في النفقات العامة تزامنا والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وسياسة رفع الأجور والأثر الرجعي في السنوات اللاحقة.

وبحلول سنة 2014، تفاقم العجز مما شكل تهديدا للاقتصاد الوطني حيث بلغ 1257.4 مليار دج أي ما يعادل 7.21 % من الناتج المحلي الإجمالي، ليرتفع هذا العجز سنة 2015 إلى 2253.2 مليار دج أي ما يعادل 15.29 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا نتيجة التراجع الضخم في حجم الإيرادات الجبائية البترولية بأكثر من النصف تبعا للانخفاض الحاد في أسعار النفط.

وعلى عكس العجز المسجل في السنوات السابقة، فإن العجز المسجل في الفترة 2014-2016 فقد تم تمويله من صندوق ضبط الموارد بحيث تم اقتطاع حوالي 4900 مليار دج، كما تم اللجوء إلى اتباع سياسة التقشف بإلغاء بعض المشاريع الكبرى، إضافة إلى ترشيد نفقات التشغيل، رفع معدلات الضرائب، إضافة إلى اعتماد آلية التمويل غير التقليدي سنة 2017.

II - 2 تحليل طبيعة وأداء الميزان التجاري في الجزائر

يعتبر الميزان التجاري مؤشرا خارجيا للتوازن الاقتصادي وأهم مكونات ميزان المدفوعات، وهو يمثل حركة تدفقات السلع المصدرة والمستوردة خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.

ولا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن بقية دول العالم إلا فيما يتعلق بالدور الاستراتيجي الذي يلعبه قطاع النفط في جانب الصادرات، ومن خلال ما يلي سنحاول تحليل تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001-2021.

الجدول رقم 02: تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001-2021

الوحدة (مليون دولار)

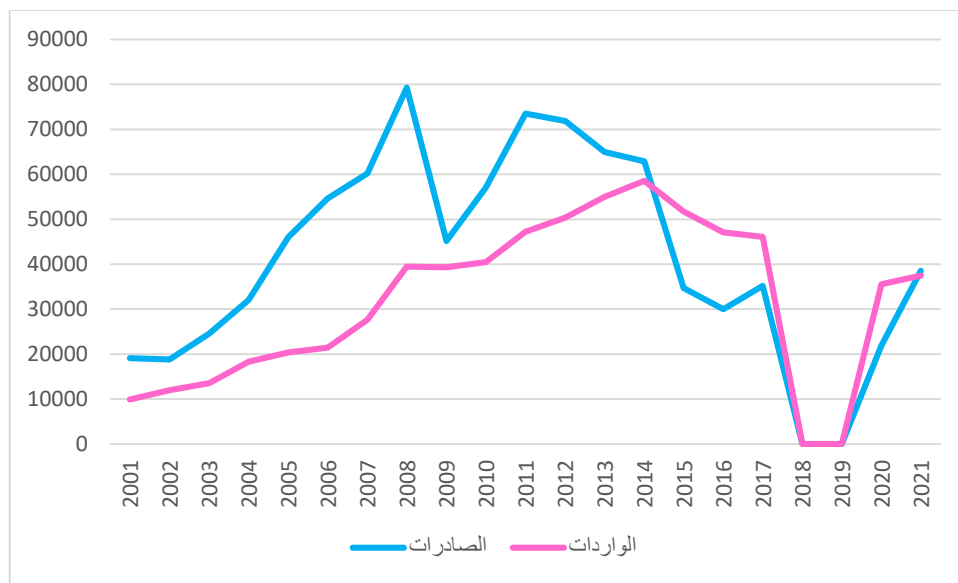
السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2001	19132	9940	9192
2002	18825	12009	6816
2003	24612	13534	11078
2004	32083	18308	13775
2005	46001	20357	25644
2006	54613	21456	33157
2007	60163	27631	32532
2008	79298	39479	39819
2009	45194	39294	5900
2010	57053	40473	16580
2011	73489	47247	26242
2012	71866	50376	21490
2013	64974	55028	9946
2014	62886	58580	4306
2015	34668	51702	17034-
2016	30026	47089	17064-
2017	35191	46059	10868-

4532.89-	46330.21	41797.32	2018
6109.58-	41934.12	35823.54	2019
13622-	35547	21925	2020
1089	37464	38553	2021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: النشرات الإحصائية لبنك الجزائر، وزارة المالية، تقارير المديرية العامة للجمارك الجزائرية.⁶

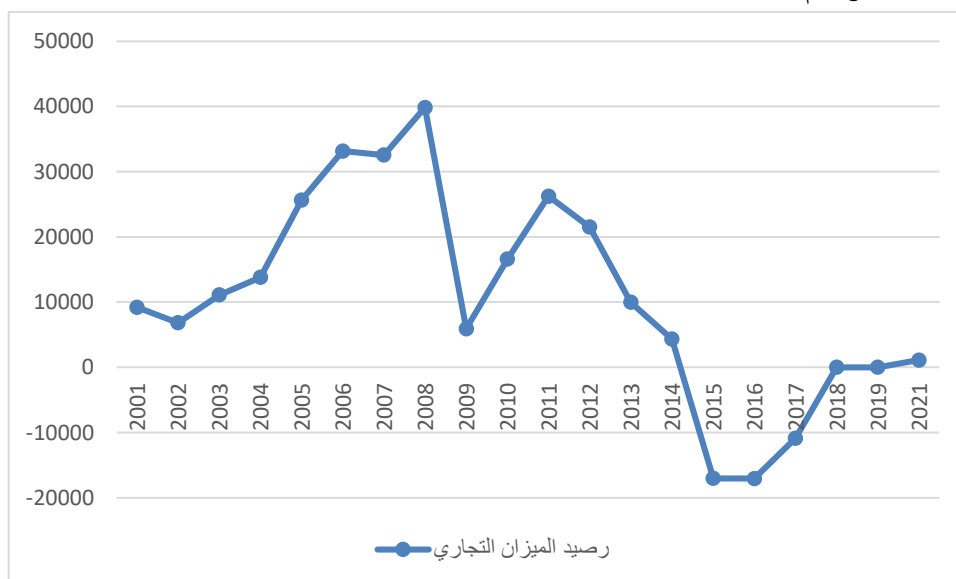
انطلاقاً من معطيات الجدول السابق، يمكننا وضع الأشكال التالية:

الشكل رقم 03: تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2001-2021



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02.

الشكل رقم 04: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2001-2021



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01

من خلال الجدول رقم 02 والشكل رقم 04، نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري كان موجبا خلال الفترة الممتدة بين 2001-2014 وهذا راجع أساسا إلى الارتفاع في قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد كان لأزمة الرهون العقارية سنة 2008 تأثير على رصيد الميزان التجاري الذي تراجع سنة 2009 مقارنة بما كان عليه سنة 2008، ليعود إلى الارتفاع من جديد سنة 2010.

وعلى بالرغم من استمرار الميزان التجاري من تحقيق الفوائض المالية خلال هذه الفترة واستثمار الدولة لها من خلال وضع برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وكذلك البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، ومحاولاتها في تحسين مناخ الاستثمار وإنعاش الصناعة الوطنية وترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن الميزان التجاري بقي رهينة أسعار المحروقات وتقلباتها في الأسواق العالمية.

أما خلال الفترة الممتدة بين 2015-2020 فقد بدأت تظهر ملامح العجز على الميزان التجاري كان أسوأها ذلك المسجل سنة 2016 بقيمة قدرت بـ 17 مليار و64 مليون دولار ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة صادرات النفط -بعد أزمة 2014 - مع تزايد فاتورة الواردات، هذا ما يؤكد ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائري رغم الاعتمادات المالية والإنفاق العام الضخم الذي رصدته الدولة للبرامج التنموية سابقة الذكر، والتي كان آخرها برنامج توطيد النمو 2015-2019، وكان لجائحة كوفيد 19 أثر على تراجع حركية النشاط الاقتصادي العالمي بما في ذلك الجزائر فقد ارتفع عجز الميزان التجاري سنة 2020 إلى أكثر من 13 مليار دولار بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، جراء انكماش الطلب الناجم عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي.

إلا أنه انطلاقا من سنة 2021 بدأ بوادر التعافي في الميزان التجاري تظهر واستعادت الجزائر حركية النشاط الاقتصادي سنة 2021 بعد التراجع الذي عرفته سنة 2020 بفعل تداعيات جائحة كورونا.

III- الدراسة القياسية:

بعد التعرض في الجانب النظري للتحليل الاقتصادي لكل من الميزانية العامة والميزان التجاري في الجزائر والعوامل المؤثرة فيهما، سنقوم بدراسة قياسية لتوضيح طبيعة التفاعل بين العجز في كل منهما واختبار فرضية العجز التوأم، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية والمتمثلة في استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك، اختبار السببية لغرانجر، اختبار دوال الاستجابة، وذلك بالاعتماد على برنامج EViews 12.

III - 1 متغيرات الدراسة:

سنستخدم في دراستنا القياسية المتغيرين الأساسيين:

رصيد الميزانية العامة ونرمز له بالرمز BG: ورصيد الميزان التجاري ونرمز له بالرمز BC.

تشمل الدراسة سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2001-2021، وتستخدم بيانات سنوية لكل متغير من متغيرات الدراسة، وتم الحصول على البيانات من نشرات بنك الجزائر، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء، المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

III- 2 النتائج والمناقشة

❖ نتائج تحديد فترة الإبطاء المثلى:

حتى نضمن أفضل تقدير لنموذج الدراسة، يجب تحديد فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة، وقد أظهرت النتائج أنه حسب المعايير الخمسة تعتبر الفترة الأولى هي فترة الإبطاء المثلى التي يجب أن يتضمنها النموذج.

الجدول رقم 03: نتائج اختبار تحديد فترة الإبطاء المثلى

فترات الإبطاء	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-325.4472	NA	1.84e+14	38.52320	38.62122	3853294
1	-314.3709	18.24322*	8.08e+13*	37.69070*	37.98477*	37.71993*
2	-313.7365	0.895757	1.23e+14	38.08664	38.57677	38.13536
3	-311.9022	2.158000	1.70e+14	38.34143	39.02761	38.40964
4	-310.9558	0.890708	2.80e+14	38.70068	39.58291	38.78837

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

❖ نتائج استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع:

قبل البدء في تحليل البيانات، يجب اختبار السلسلة إذا كانت مستقرة أم لا، وذلك تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف، واختبار استقرارية السلاسل الزمنية نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF.

الجدول رقم 04: نتائج اختبار ديكي فولر الموسع

المتغير	الاختبار عند المستوى	الفرق الأول	الاستقرار
رصيد الميزان التجاري BC	-2.392849	-3.114747	I (1)
رصيد الميزانية العامة BG	-2.709459	-3.445168	I (1)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 12

بعد إجراء اختبار ديكي فولر الموسع ADF، أظهرت النتائج أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستواها، مما استدعى إجراء فروق من الدرجة الأولى، وقد أصبحت جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول I (1)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة.

❖ نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون:

بعدما تم التأكد من أن المتغيرات هي متكاملة من نفس الدرجة هذا يدفعنا إلى ضرورة التأكد من وجود التكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

الجدول رقم 05: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

القيم الذاتية	الأثر	0.05 القيم الحرجة	الاحتمال
0.404753	16.27947	18.39771	0.0965
0.286830	6.422682	3.841465	0.0113
None			
At most 1			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 12

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن قيمة الأثر عند المستوى الأول أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05، وبناء عليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والقائلة بوجود علاقة تكامل متزامن طويل الأجل بين المتغيرات.

❖ اختبار السببية لغرانجر في المدى القصير:

الجدول رقم 06: نتائج اختبار السببية لغرانجر

الاحتمال	F الإحصائية	الفرضية العدمية
0.5456	0.63492	DBG does not granger cause DBC
0.8865	0.12156	DBC does not granger cause DBG

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن الفرق DBG لا يسبب الفرق DBC لأن $P = 0.5456 > 0.05$ ، وكذلك الفرق DBC لا يسبب الفرق DBG لأن $P = 0.8865 > 0.05$.

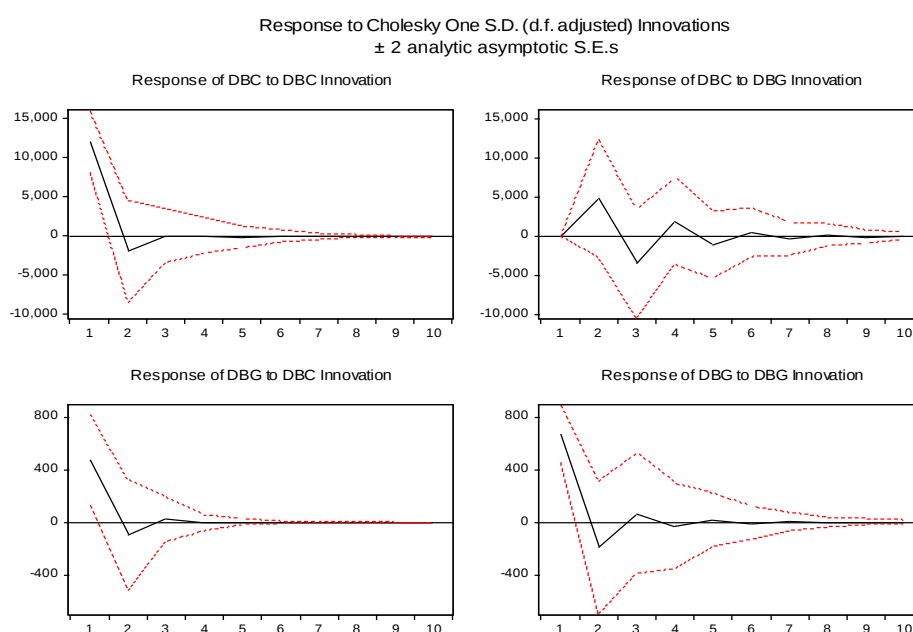
تبعاً لذلك لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين في المدى القصير، أي أن BG لا تؤثر في BC والعكس صحيح.

❖ اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل:

توضح دوال الاستجابة الأثر الذي تحدثه صدمة في متغيرة من متغيرات الدراسة في زمن معين على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المتغيرة وباقي المتغيرات الأخرى، وهي تساهم في الكشف عن مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين متغيرات الدراسة.

وننتج تحليل دوال الاستجابة مبينة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: نتائج اختبار دوال الاستجابة لمتغيرات النموذج



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن إحداث صدمة عشوائية في الميزانية العامة كان له أثر إيجابي على الميزان التجاري في السنة الأولى، لكن مع السنة الثانية بدأ رصيد الميزان التجاري بالتناقص إلى غاية السنة الثالثة، والتي انطلقا منها ظهرت حالة التوازي بين رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري، وهذا يوضح تأثير فعلي لرصيد الميزانية العامة على الميزان التجاري.

كما نلاحظ أيضا استجابة رصيد الميزانية العامة للصدمة التي تم إحداثها على رصيد الميزان التجاري والعلاقة بينهما كانت طردية حتى السنة الثانية. وانطلاقا من السنة الخامسة يظهر جليا أن الرصيدين مرتبطين بشكل كبير إلى حد التطابق.

الخلاصة

من خلال دراستنا لفرضية العجز التوأم في الجزائر وتحليلها خلال الفترة الممتدة بين 2001-2021 إضافة إلى القيام بدراسة قياسية لنفس الفترة، توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- النتائج:

✓ تبين من خلال الدراسة التحليلية توافق بين تغيرات رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري في أغلب سنوات الدراسة؛

✓ تعتبر أسعار النفط المحرك الرئيسي للتغيرات في الأرصدة سواء في رصيد الميزانية العامة أو رصيد الميزان التجاري؛
✓ بينت الدراسة القياسية أن هناك علاقة سببية موجبة ومتبادلة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في المدى الطويل ولا توجد علاقة سببية بينهما في المدى القصير وذلك خلال الفترة المدروسة بين 2001-2021.
✓ بناء على ما سبق يتضح أن العجز التوأم في الجزائر لا يتوافق مع النظريات المفسرة له سواء المنهج الكينيزي أو المنهج الريكاردي، نتيجة الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري إضافة إلى عدم مرونة وفعالية جهازه الإنتاجي، عدم مرونة الجباية العادية فيه والدولة الجزائرية غير قادرة على تحقيق إيرادات فعالة منها وتبقى أغلب إيراداتها من الجباية البترولية.

- الاقتراحات: من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

✓ ضرورة إيجاد إيرادات جديدة تعتمد عليها الميزانية العامة الجزائرية خارج الجباية البترولية، واتخاذ إجراءات ردعية وصارمة من أجل محاربة الغش والتهرب الضريبي، إضافة إلى توجيه النفقات العامة نحو المجالات الاستثمارية عوض الاستهلاكية حتى تكون أكثر فعالية وإنتاجية؛
✓ ضرورة اتباع سياسة تجارية تهدف إلى التقليل من التركيز النفطي في جانب الصادرات، وعقلنة الواردات من خلال حصرها في السلع الاستثمارية والاستهلاكية الضرورية، وذلك بعد تطبيق سياسة اقتصادية متينة لتقوية القاعدة الإنتاجية وترقية الإنتاج الوطني؛
✓ ضرورة اتباع إجراءات تنسيقية بين سياسة الميزانية العامة والميزان التجاري والسياسات الاقتصادية الأخرى حتى تكون النتائج أكثر فاعلية وكفاءة.

ملاحق

○ نتيجة فترة الإبطاء:

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: BC BG						
Exogenous variables: C						
Date: 11/13/23 Time: 15:46						
Sample: 2001 2021						
Included observations: 17						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-325.4472	NA	1.84e+14	38.52320	38.62122	38.53294
1	-314.3709	18.24322*	8.08e+13*	37.69070*	37.98477*	37.71993*
2	-313.7365	0.895757	1.23e+14	38.08664	38.57677	38.13536
3	-311.9022	2.158000	1.70e+14	38.34143	39.02761	38.40964
4	-310.9558	0.890708	2.80e+14	38.70068	39.58291	38.78837
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

○ نتيجة اختبار ديكي فولر الموسع:

- عند المستوى:

الميزان التجاري

الميزانية العامة

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.392849	0.3709
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BC)

Method: Least Squares

Date: 11/10/23 Time: 20:53

Sample (adjusted): 2003 2021

Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.520754	0.217629	-2.392849	0.0302
D(BC(-1))	0.085491	0.250118	0.341805	0.7372
C	18406.89	8942.857	2.058279	0.0574
@TREND("2001")	-1247.775	637.7984	-1.956378	0.0693
R-squared	0.292981	Mean dependent var	-301.4211	
Adjusted R-squared	0.151578	S.D. dependent var	12086.15	
S.E. of regression	11132.53	Akaike info criterion	21.65779	
Sum squared resid	1.86E+09	Schwarz criterion	21.85662	
Log likelihood	-201.7490	Hannan-Quinn criter.	21.69144	
F-statistic	2.071950	Durbin-Watson stat	1.988882	
Prob(F-statistic)	0.146992			

فرضية العجز التوأم في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة الممتدة بين 2001-2021

Null Hypothesis: BG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.709459	0.2437
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BG)
Method: Least Squares
Date: 11/10/23 Time: 21:29
Sample (adjusted): 2003 2021
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BG(-1)	-0.758260	0.279857	-2.709459	0.0161
D(BG(-1))	0.071161	0.252869	0.281414	0.7822
C	1233.364	509.8836	2.418913	0.0287
@TREND("2001")	-161.5103	53.49020	-3.019438	0.0086
R-squared	0.411732	Mean dependent var	-177.2211	
Adjusted R-squared	0.294079	S.D. dependent var	797.2490	
S.E. of regression	669.8415	Akaike info criterion	16.03662	
Sum squared resid	6730314.	Schwarz criterion	16.23545	
Log likelihood	-148.3479	Hannan-Quinn criter.	16.07027	
F-statistic	3.499534	Durbin-Watson stat	2.024915	
Prob(F-statistic)	0.041958			

عند الفرق الأول

الميزان التجاري

الميزانية العامة

Null Hypothesis: D(BG) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Fixed)	Null Hypothesis: D(BC) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Fixed)
t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic
Test critical values:	Test critical values:
1% level	1% level
5% level	5% level
10% level	10% level
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18	*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

○ نتيجة اختبار التكامل المشترك لجونهانسون:

Date: 11/13/23 Time: 16:17
Sample (adjusted): 2003 2021
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: Quadratic deterministic trend
Series: BC BG
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.404753	16.27947	18.39771	0.0965
At most 1 *	0.286830	6.422682	3.841465	0.0113

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

○ نتيجة اختبار السببية لغرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 11/13/23 Time: 16:21

Sample: 2001 2021

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DBG does not Granger Cause DBC	18	0.63492	0.5456
DBC does not Granger Cause DBG		0.12156	0.8865

Active Windows

الإحالات والمراجع :

¹ الطراونة، محمد سليمان، 2012، العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة 1980-2010، قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة مؤتة، الأردن، ص 06.

² بورجلي، خالد وآخرون، 2020، العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970-2017، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 06، العدد 04، ص 318.

³ الكسواني، ممدوح الخطيب، 2001، العلاقة بين عجز المحاسبة وعجز الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد 3، العدد 6، ص 29.

⁴ الجنابي، نبيل مهدي، 2012، أثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي - دراسة قياسية للفترة 2003-2011، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، المجلد 04، العدد 08، ص 24.

⁵ إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء على الموقع الإلكتروني www.ons.dz تاريخ الولوج 2023/09/01.

⁶ النشرات الإحصائية لبنك الجزائر، وزارة المالية، تقارير المديرية العامة للجمارك الجزائرية.